S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

UN LIBRARY
JUN 7 1989
UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

S/20561
3 April 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ موجهة
الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال
للبعثة الدائمة لافغانستان لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة موجهة الى سعادتكم من سعادة السيد عبد الوكيل ، وزير خارجية جمهورية افغانستان ، بشأن الحالة الراهنة في افغانستان .

(توقيع) السيد اسحاق روشان - راوان
القائم بالاعمال

89-08623 (٨٩)٠٥٠٥٠٩

مرفق

رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ موجهة الى
رئيس مجلس الامن من وزير خارجية جمهورية افغانستان

أذنت لي دولة جمهورية أفغانستان بموجب هذا أن أبلغ سعادتكم ، وأعضاء المجلس من خلالكم، بأن تكشيف باكستان مؤخرا اعتداءاتها العسكرية على نحو لم يسبق له مثيل ، وتدخلها في السر والعلن في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان ، الدولة العضو في الامم المتحدة ، يشكلان خطرا بالغا على السلامة الإقليمية لأفغانستان واستقلالها وسيادتها الوطنية ، ويعرضان للخطر السلم والامن في المنطقة . إن السياسة العدوانية الحالية التي تتبعها باكستان إزاء جمهورية أفغانستان واضحة للعيان بحيث لا تستطيع معها أية مناورة سياسية من جانب باكستان أن تخفي نواياها السياسية الحقيقية .

إن اتفاقات جنيف ، التي تعد انعكاسا لميثاق الامم المتحدة روحا ونصا ، والتي جاءت نتيجة عملية دبلوماسية طويلة وصعبة ، قد وقّعت بهدف تحقيق تسوية شاملة للحالة في أفغانستان وحولها ، وضمان السلم وحسن الجوار ، وتعزيز السلم والامن الدوليين .

وقد وقعت جمهورية أفغانستان وجمهورية باكستان الإسلامية على هذه الاتفاقات ، التي تم التوصل إليها تحت رعاية الامين العام للامم المتحدة ، وكفلتها القوتان العظميان ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . أما اليوم ، ونتيجة لسياسة التدخل التي تتبعها باكستان ، فإن هذا البلد قد تفاضى كلية عن التزاماته وواجباته الناشئة عن هذه الاتفاقات .

إن باكستان لا تحترم هذه الاتفاقات التي تجسد على أفضل وجه آلية الامم المتحدة المنشأة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، ومن دواعي الاسف البالغ أن بعثة الامم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان، بوصفها الجهة المنوط بها المساعدة على تنفيذ هذه الاتفاقات ، لم تتمكن من الاضطلاع بالكامل بولايتها بسبب موقف باكستان المعوق . ومع ذلك فقد تم انسحاب القوات السوفياتية وفقا لاتفاق بشأن العلاقة المتبادلة . ولا تزال الجماعات الافغانية المتطرفة المسلحة والمرتزقة يستخدمان إقليم باكستان كنقطة انطلاق لشن العدوان. وقد اتصل رئيس جمهورية أفغانستان، سعادة الدكتور نجيب الله ، بالامين العام للامم المتحدة مرتين في الآونة الاخيرة لوقف هذه الاعمال وطلب إليه إنشاء مراكز مراقبة إضافية على خط الحدود بين أفغانستان وباكستان .

إن وجود ١٢٥ مركزا للتدريب العسكري تابعة للجماعات المتطرفة المسلحة بالإضافة الى جانب مئات المستشارين والخبراء الاجانب في مجال الانشطة الإرهابية والاسلحة الحديثة ، جميعها أدلة واضحة لا يمكن إنكارها ، على العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان مما يشكل في الواقع تهديدا للسلم والامن والاستقرار في المنطقة . وقد تؤدي هذه الحالة ، ما لم يتم تجنبها ، الى نشوب نزاع إقليمي خطير .

كما أن وجود المتطرفين المسلحين (تحالف السبعة) في إقليم باكستان والانشطة العسكرية والسياسية الواسعة النطاق الموجهة ضد السيادة الوطنية لافغانستان وسلامتها الإقليمية التي يضطلع بها هؤلاء المتطرفين ، وإمداد هذه الجماعات في إقليم باكستان بكميات كبيرة من الاسلحة ونقل هذه الاسلحة الفتاكة إلى داخل أفغانستان بمساعدة السلطات الباكستانية ، جميعها أدلة واضحة على عدوان باكستان وتدخلها في الشؤون الداخلية لافغانستان .

إن إنشاء (حكومة مؤقتة) لافغانستان في إقليم باكستان - وهو أمر غير مقبول لدى مجموعات أخرى من المعارضة واللاجئين في البلدان المجاورة ، وقد رفضه كل شعب أفغانستان - والخطط المعدة مسبقا لتصدير هذه الحكومة إلى إقليم أفغانستان بمساعدة المفاوير والميليشيات التابعة لباكستان بعد تطبيق خطة احتلال جلال أباد ، تعتبر جميعها من أعمال العدوان والتدخل واللجوء إلى استعمال القوة من جانب باكستان ضد أفغانستان ، وهي عضو في الامم المتحدة غير المنحاز ، ومحايد ، ويتمتع بالسيادة والسلامة الإقليمية الكاملة .

إن وزع الفرقتين الحادية عشرة والثامنة عشرة التابعتين للجيش الباكستاني في مناطق واقعة على الحدود ، ومشاركة الجيش الباكستاني بنشاط في العمليات العسكرية المضطلع بها حول مدينة جلال أباد ، يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ولإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، الذي اعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة ، وللإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي المعتمد في القرار ٢٧/٣٤ ، وللقرارين ١٥٣/٣٢ و ١٠/٣٤ للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، كما أنه تشكل أخيرا انتهاكا صريحا للصك الاول من اتفاقات جنيف .

إن باكستان تعيق عودة اللاجئين إلى ديارهم . ومن المعروف جيدا أنها ترمي من وراء ذلك إلى الاحتفاظ بإمدادات مستمرة من الموارد البشرية اللازمة للمعارضة

المسلحة من أجل تمكينها من مواصلة الحرب والقيام بأعمال العدوان ضد شعب أفغانستان . ولقد أوجدت أعمال باكستان العدوانية وتدخلاتها حالة جديدة ، لا يتفق تزايد تفاقمها بأي حال من الاحوال مع مصالح الشعوب وعملية تحقيق السلم والامن في المنطقة .

ومع الاخذ في الاعتبار تكثيف باكستان لاعمالها العدوانية وتدخلاتها في الشؤون الداخلية لافغانستان ، ولاسيما عقب إتمام انسحاب الوحدات العسكرية المحدودة التابعة للاتحاد السوفياتي من أفغانستان ، ولتجنب الاحتمالات الخطيرة لهذه الاعمال العدوانية ، فإن جمهورية افغانستان تطلب عقد جلسة طارئة لمجلس الامن للامم المتحدة ، وفقا لاحكام المادة ٣٤ والمادة ٣٥ (١) من ميثاق الامم المتحدة .

وإنني على ثقة من أن التدابير التي سيتخذها مجلس الامن للامم المتحدة ، ستؤدي دورا هاما في تخفيف حدة التوتر في المنطقة ، وستسهم في الواقع في منع ازدياد تصاعد عدوان باكستان على افغانستان ، وبالتالي فإنها ستؤدي إلى تعزيز السلم والامن في المنطقة وفي العالم .

عبد الوكيل
وزير خارجية جمهورية افغانستان

- - - - -